مجلس الأمن

السنة الحادية والستون

مؤقت

الجلسة ٥٣٨٦

الأربعاء، ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد ميورال	(الأرجنتين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دنيسوف
	بيرو	السيد دي بيفيرو
	جمهورية تنزانيا المتحدة	السيد ماهيغا
	الدانمرك	السيدة لوي
	سلوفاكيا	السيد بريان
	الصين	السيد لي جونهوا
	غانا	نانا إفاه – أبنتنتغ
	فرنسا	السيد دلا سابليير
	قطر	السيد النصر
	الكونغو	السيد غاياما
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمير جونز باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بولتن
	اليابان	السيد أوشيما
	اليونان	السيد فاسيلاكيس

جدول الأعمال

الحالة المتعلقة بالعراق

تقرير الأمين العام عملا بالفقرة ٣٠ من القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤) (S/2006/137)

06-27194 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة المتعلقة بالعراق

تقرير الأمين العام عملا بالفقرة ٣٠ من القرار ١٥٤٦(٢٠٠٤) (S/2006/137)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل العراق يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وتمشيا مع الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في المناقشة بدون أن يكون لديه حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد الاسترابادي (العراق) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد أشرف جهانغير قاضي، الممثل الخاص للأمين العام للعراق.

تقرر ذلك.

أدعو السيد قاضي إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على الأعضاء الوثيقة S/2006/137، التي تتضمن تقرير الأمين العام عملا بالفقرة ٣٠ من القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤).

في هذه الجلسة، سيستمع مجلس الأمن إلى إحاطتين إعلاميتين يدلي بهما السيد أشرف جهانغير قاضي، الممثل الخاص للأمين العام للعراق، والسيد جون بولتُن، ممثل الولايات المتحدة الأمريكية، باسم القوة المتعددة الجنسيات.

أعطي الكلمة الآن للسيد قاضي.

السيد قاضي (تكلم بالانكليزية): يقدم تقرير الأمين العام المعروض على المجلس تفاصيل عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق (بعثة العراق) في الفترة من ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ إلى ٧ آذار/مارس ٢٠٠٦. وأرحب بالفرصة السانحة لإحاطة المجلس اليوم علما بالعمل الذي اضطلعت به بعثة العراق وجهودها المستمرة لمساعدة شعب العراق تنفيذا لولايتها المحددة بموجب القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤).

ويلاحظ التقرير أنه على الرغم من الانجازات البارزة لكل محطات الانتقال السياسي في عام ٢٠٠٥ والمتوخاة في القرار ١٥٤٦(٢٠٠٤)، لا يزال العراق يواجه تحديات هائلة تتعلق بالأمن والسياسة وإعادة الإعمار. وبالنظر إلى هذه التحديات الخطيرة، تزداد روعة التقدم الذي أحرزه العراق في الوفاء بمعاييره الانتقالية. وتفخر بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق بأن لها صلة بالإنجازات التي تحققت بصفة أساسية على أيدي شعب العراق، والمجلس الوطني الانتقالي، والحكومة الانتقالية والقيادة السياسية للبلد في الوفاء بالجدول الزمني. والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق ولجنة صياغة الدستور التابعة للمجلس الوطني الانتقالي جديرتان بتنويه خاص لتحقيقهما هذه المنجزات.

وكان ينبغي أن توفر هذه الإنجازات أساسا للمرحلة المقبلة من العملية السياسية في العراق، وهي مرحلة تتميز بالسيادة الكاملة وحكومة منتخبة ديمقراطيا. غير أن قصف الضريح الشيعي في سامراء في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٦ وتداعياته العنيفة أظهرا أن عملية الانتقال السياسي في العراق مهددة بشكل متزايد من جانب العنف الطائفي، الذي يتفاقم بفعل استمرار التمرد ومكافحة التمرد، وأعمال الإرهاب والتدهور في حالة حقوق الإنسان.

ومع أن الانقسامات الطائفية كانت دائما تشكل جزءا لا يتجزأ من تاريخ العراق السياسي، فقد أصبحت اليوم تسيطر على السياسة العراقية وتكاد تكون تعريفا لها ولاحتمالاتها في المستقبل. وبرز العنف الطائفي، كما أكد الأمين العام في تقريره، بوصفه تهديدا رئيسيا لأمن العراق واستقراره. ويغذيه تنامي عدم الثقة بين الطوائف بالرغم من أن معظم العراقيين في حياتهم اليومية وفي اتجاهاتهم الفردية بعضهم نحو بعض يرفضون هذا الانقسام بشدة ويتجاوزونه. والتغلب على الانقسام الطائفي هو، فوق كل شيء، مسؤولية القيادة العراقية. وما لم يجر الاضطلاع بهذه المسؤولية على سبيل الأولوية العاجلة التي تتطلبها، فإن هذا الانقسام سوف يضر بالجهود المبذولة لتعزيز الأمن وتقوية التلاحم الوطني إضرارا شديدا. لذلك يؤكد الأمين العام أن تعزيز الثقة المتبادلة والمصالحة الوطنية يجب أن يظل في المرتبة العليا من الأولوية، وأن الحاجة إلى استمرار الحوار بين الطوائف وإلى تدابير بناء الثقة لتعزيز المصالحة الوطنية أشد أهمية الآن من أي وقت مضى.

والنداءات التي توجهها طائفة واسعة من قادة العراق السياسيين والدينيين بضبط النفس والحوار السلمي، والإجراءات الملموسة السريعة التي تقوم بها حكومة العراق للسيطرة على الحالة بوادر مشجعة على وجود احتمالات لحلول سياسية سلمية. وقد عزّزتُ من ناحيتي اتصالي بالقادة السياسيين والدينيين والمدنيين في العراق بهدف التشجيع على زيادة التفاهم بين الطوائف، بما في ذلك من خلال اللجنة الاستشارية السياسية التي دعاها إلى الانعقاد رئيس الوزراء الجعفري، وكان تشكيلها ردا على الهجوم الذي شهدته سامراء وتداعياته.

وتحث البعثة أيضا الحكومة، وقادة العراق السياسيين والدينيين والمجتمع المدني، على إثبات أن الأهداف الخبيثة لمن يسعون إلى تقويض العملية السياسية في العراق لن تقسمهم ولن تهزمهم، بل سيتخذون التدابير الرامية إلى تعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان. وقد اضطلعت البعثة أيضا بالاشتراك مع اليونسكو وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمبادرة لمساعدة حكومة العراق على ترميم ضريح سامراء وغيره من المواقع الدينية التي تعرضت لأضرار خلال العنف في الآونة الأخيرة. وكانت الاستجابة الدولية حتى الآن مشجعة للغاية. والمأمول أن تسهم هذه التدابير مجتمعة في عملية بناء الثقة المتبادلة والوفاق الوطني.

وبالرغم من وجود بعض أسباب الأمل، لا تزال الحالة في العراق بشكل عام متوترة ومعرضة للانفجار. وقد جعلت التطورات الأخيرة المفاوضات بشأن تشكيل الحكومة أصعب مما كانت. وأوجد هذا فراغا سياسيا خطيرا ومطولا. ولمنع الحالة من التردي أكثر من ذلك، ولتهيئة أجواء يمكن لجميع العراقيين فيها مناقشة مستقبل بلدهم في منأى عن الترويع والخوف، لا بد من توجيه جميع الجهود الآن إلى تعزيز زخم العملية السياسية، بهدف إعداد ميثاق وطني متفق عليه يستجيب لطموحات جميع الطوائف العراقية. وسوف يكون استمرار الدعم من جانب مجلس الأمن وأعضائه ضروريا في هذا المسعى.

وفي ظل توقع انعقاد مجلس النواب في ١٦ آذار/مارس، أي غدا، يتعين الآن على جميع المعنيين أن

يتحركوا بسرعة لتشكيل حكومة شاملة للجميع، سوف تتوقف مصداقيتها وفعاليتها على مدى قدرتها على بث الثقة لدى جميع العراقيين وإقامة مؤسسات ذات كفاءة مهنية وشفافة وغير طائفية تمارس الحكم الرشيد استنادا إلى سيادة القانون وحقوق الإنسان.

ويجري حاليا النظر في عدد من المقترحات المتنافسة بشأن تكوين الحكومة الجديدة وجدول أعمالها. ويجب الآن عمل كل شيء لمساعدة الأطراف المتفاوضة على التوصل إلى حل توفيقي مستدام بأسرع ما يمكن. وثمة خطوة أخرى هامة هي مراجعة الدستور. وأرجو أن يستخدم البرلمان الجديد هذه العملية للتوصل إلى توافق وطني في الآراء بشأن إطار قوي للدولة العراقية. وذلك شرط أساسي لا غنى عنه للاستقرار الطويل الأمد في البلد. وتقف البعثة، باعتبار ذلك جزءا من ولايتها السياسية الأساسية بموجب الفقرة ٧ (أ) من قرار مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، على أهبة الاستعداد لتقديم أي مساعدة قد تكون ضرورية لتشكيل حكومة شاملة للجميع، وهي تشترك اشتراكا كاملا مع القادة العراقيين في دعم مراجعة الدستور والتنفيذ الفعال له.

ويرتبط استقرار العراق ارتباطا جوهريا باستقرار المنطقة، والعكس صحيح. ولذلك فإن البعثة لا تزال على اتصال مع بلدان المنطقة وتعتزم تكثيف جهودها في الفترة المقبلة. وعلى مدى الـ ١٨ شهرا الماضية، قمت ونوابي بزيارة سوريا وتركيا وإيران والأردن والكويت. وفي ٢٨ آذار/مارس، أعتزم الاجتماع بالقادة العرب في مؤتمر القمة العربي الثامن عشر في الخرطوم لمناقشة الحالة الإقليمية من حيث علاقتها بالعراق. وكخطوة ملموسة لزيادة الاشتراك الإقليمي، اقترحتُ إنشاء فريق للاتصال الإقليمي من شأنه أن يجمع جيران العراق الإقليميين لمناقشة كيفية تعزيز الاستقرار في العراق. وأعتزم مواصلة المناقشات بشأن هذا الاقتراح في الخرطوم. كما أني سأواصل دعم مبادرة جامعة الدول العربية لعقد مؤتمر بشأن المصالحة الوطنية العراقية في بغداد في حزيران/يونيه وسأواصل دعم الحوار الذي بدأ في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي في القاهرة بين القادة السياسيين والدينيين والطائفيين في أنحاء العراق.

وإضافة إلى الأنشطة السياسية للبعثة بموجب الفقرة ٧ (أ) من ولايتها، وهي ستظل إحدى الأولويات في عام ٢٠٠٦، تسعى البعثة أيضا إلى تعزيز أنشطتها في المجالات الرئيسية الأخرى من ولايتها بموجب الفقرة ٧ (ب) من القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، أي إعادة الإعمار والتنمية والمساعدة الإنسانية وحقوق الإنسان. وتحقيقا لهذه الغاية، تعد البعثة نهجا تدريجيا يدمج جميع أنشطة البعثة في استراتيجيتها السياسية العامة لتعزيز الحوار الوطني والمصالحة الوطنية. وسيجري تحديد أولويات عملية بالتشاور الوثيق مع الحكومة الجديدة والشركاء الدوليين.

ومما يُظهر الأهمية العاجلة للأنشطة المضطلع بها بموجب هذا الجزء من ولاية البعثة تردّي حالة حقوق الإنسان. ومع أن الحكومة قد اتخذت خطوات مبدئية، فإن من الضروري اتخاذ تدابير أكثر تصميما، وخاصة فيما يتعلق بالعمليات العشوائية الفعلية من احتجاز وتعذيب وعمليات قتل خارج نطاق القانون. وتقع على عاتق القوة المتعددة الجنسيات وقوات الأمن العراقية مسؤولية خاصة في هذا الصدد. وفي غياب هذه التدابير، يمكن أن تكون الجهود المبذولة لتعزيز التماسك الوطني، والثقة المتبادلة والمصالحة الوطنية بلا طائل. وستواصل البعثة في قيامها بولايتها رصد حالة حقوق الإنسان عن كثب وستقدم مزيدا من التعليقات والتوصيات في تقريرها الذي يصدر كل شهرين، وهو في سبيله إلى الصدور قريبا.

ومن الواضح أن الحالة الراهنة في العراق تشكل عقبة خطيرة في طريق التنفيذ الفعال للمشاريع الخاصة

بالهياكل الأساسية والمدرة للدخل التي يُتوخّى منها التصدي للبطالة وتوفير الخدمات الأساسية. وما لم يتم التعامل بشكل فعال مع العنف المستمر فسوف يمنع برامج المانحين من إحداث أثرها المطلوب. ومع ذلك، تعتزم البعثة أن تظل منخرطة في العملية، من خلال فريقها القطري التابع للأمم المتحدة، للاحتفاظ بدورها الهام في التنسيق بين الجهات المانحة ودعم الأنشطة الإنسانية وأنشطة إعادة البناء والتنمية، بقدر ما تسمح الظروف. وتشترك البعثة أيضا اشتراكا كاملا في الأعمال التحضيرية لمؤتمر المانحين القادم لِمرْفَق الصناديق الدولية لتعمير العراق، المقرر الآن عقده في تموز/يوليه.

وبصفتي الممثل الخاص للأمين العام والمسؤول المعين لشؤون الأمن، فأنا مسؤول أمام الأمين العام عن سلامة وأمن جميع أفراد الأمم المتحدة في العراق. وفي الأجواء السياسية والأمنية الراهنة في العراق، لا يزال موظفو الأمم المتحدة في خطر من أن يصبحوا أهدافا للعنف. لذلك يظل أمن الموظفين هو المبدأ الرئيسي الذي تهتدي به البعثة. وسوف تظل أنشطة البعثة مدفوعة بمتطلبات الموقف ومركزة على إضافة قيمة إلى المجالات التي تتمتع فيها بميزة نسبية. ولا يلزم أن يترجم توسيع دور البعثة بالضرورة إلى زيادة في الحجم الحالي للبعثة. وسوف يظل التركيز على نوعية المساعدة التي تقدمها البعثة بدلا من حجم البعثة، الذي سيظل محكوما بالتقييم المستمر للأجواء الأمنية وتوافر نظم الأمن والنظم الضرورية للمحافظة على الحياة.

وفي حالة توقع اضطلاع الأمم المتحدة بدور أقوى في المرحلة القادمة من عملية الانتقال السياسي في العراق، سوف يلزم بالتوازي مع ذلك تعزيز القدرات الضرورية ضمن نطاق البعثة. ويتمثل أحد المتطلبات في تكريس إمكانيات جوية تكفل لنا مزيدا من القدرة على التنقل والمرونة في العمليات. وبالرغم من الطلبات العديدة إلى الدول الأعضاء، لم تتمكن بعثة الأمم المتحدة بعد من تأمين الإمكانيات الجوية المطلوبة. وهذا أمر يؤسف له، وينبغي إيجاد حل لتلك المسألة على نحو عاجل.

وبانتقال القوة المتعددة الجنسيات إلى مرحلة المراقبة الاستراتيجية مع عدم الانتهاء من تكوين قوات الأمن العراقية وتدريبها واختبارها حتى الآن، فإن أمن وسلامة موظفي البعثة ومكاتبها سيتطلبان دعما إضافيا. وأشكر حكومات فيجي وجورجيا ورومانيا وجمهورية كوريا على دعم ترتيباتنا الأمنية، وأشكر المانحين على دعمهم. كما أنني ممتن لجهود القوة المتعددة الجنسيات لتيسير تحركات موظفي البعثة. وسيظل الدعم المستمر من جانب أعضاء هذا المجلس أساسيا فيما يتعلق بالاحتياجات الأمنية المباشرة للبعثة والمسألة الأوسع نطاقا المتمثلة في تعزيز قدرات الدوائر الأمنية العراقية ذاتها.

وعلاوة على ذلك، فإنني ممتن لحكومتي الأردن والكويت لما قدمتاه من حسن الضيافة والدعم والتسهيلات لتمكين البعثة من مواصلة الاضطلاع بالولاية المناطة بها بموجب القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤). وأنا ممتن بالدرجة الأولى لحكومة العراق على تعاونها المستمر.

لقد بات من الواضح أن الأشهر الستة القادمة في العراق ستكون حاسمة. وينبغي تبديد سحابة التشاؤم التي ازدادت كثافتها نتيجة للتطورات الأخيرة. وبينما يتعين على حكومة العراق وقيادته السياسية الوفاء بالمسؤولية الوطنية الرئيسية التي تقع على عاتقهما، ينبغي لجيران العراق والمجتمع الدولي بنفس القدر تمكينهما من القيام بذلك. وبعثة الأمم المتحدة تعتز بأنها تشارك في تلك المسؤولية من خلال تيسير عمليات الحوار والحلول التوفيقية والمصالحة الوطنية، وذلك بتوفير المساعدة الإنسانية والإنمائية وفي مجال إعادة الإعمار، والتشجيع على الحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، فضلا عن إنشاء المؤسسات الديمقراطية.

وسيكون وضع العراق على طريق لا رجعة عنه صوب مستقبل سلمي وديمقراطي سيكون رحلة طويلة. والمطلوب أولا وقبل كل شيء هو الالتزام من جانب الحكومة العراقية الجديدة، ومجلس الأمن وبلدان المنطقة، والشعب العراقي بالدرجة الأولى، بفتح صفحة جديدة والتحرك صوب عراق ينعم بالاستقرار والسلام والازدهار. وفي إطار ذلك المسعى، ستواصل بعثة الأمم المتحدة الوقوف إلى جانب الشعب العراقي.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد قاضي، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد بولتون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): بموجب الولاية الصادرة عن قراري مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤) و ١٦٣٧ (٢٠٠٥)، يسعدني أن أبلغ المجلس نيابة عن ٢٩ بلدا تتكون منها القوة المتعددة الجنسيات، بتقدم القوة صوب تحقيق ولايتها.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شهدنا بعضا من أسوأ الهجمات التي تعيها الذاكرة، الأمر الذي كان موضع إدانة من مجلس الأمن. وكان الهجوم الذي وقع في ٢٢ شباط/فبراير على الضريح المقدس للإمامين علي الهادي والحسن العسكري في سامراء، وما أعقبه من هجمات على مواقع دينية أخرى، من أبشع الجرائم والمحاولات المتعمدة لتأجيج الفتنة الطائفية في العراق والمنطقة.

والمجتمع الدولي يتفهم الألم العميق الذي سببته تلك الهجمات. ونضم صوتنا إلى أصوات الزعماء الدينيين والسياسيين في العراق الذين طالبوا بالهدوء. ونحيي ذكرى وبسالة كل من فقدوا أرواحهم في الكفاح من أجل عراق اتحادي وديمقراطي وتعددي وموحد، ونقدر نجاح الشعب العراقي حتى الآن في إرساء أسس نظام سياسي جديد من خلال انتخابات حرة ونزيهة، فضلا عما تحقق من خطوات هامة في تدريب قوات الأمن العراقية وتجهيزها بالمعدات.

كانت هناك تطورات هامة منذ تقريرنا الأخير. فبالانتخابات الناجحة التي عُقدت في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، استوفى العراقيون الآن كل المعايير السياسية التي أرساها القانون الإداري الانتقالي وصدق عليها مجلس الأمن في القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، فيما عدا تكوين الحكومة الجديدة. وقد اتسمت انتخابات ١٥ كانون الأول/ديسمبر بمشاركة لم يسبق لها مثيل من جانب الناخبين، وتدني مستوى العنف ومشاركة الطوائف كافة، وهو أمر له دلالة هامة.

وما زال بإمكان المتمردين والإرهابيين القيام بهجمات ضد المدنيين والمسؤولين وقوات الأمن في العراق، وهم عاقدو العزم على ذلك بغية زعزعة استقرار الحكومة المنتخبة شرعيا في العراق وتقويض الديمقراطية التي بدأت تتأصل هناك. ولا يزال أكثر من ٨٠ في المائة من هجمات المتمردين يتركز في أربعة من المحافظات العراقية الثماني عشرة: بغداد والأنبار وصلاح الدين ونينوى. ولم تشهد ١٢ محافظة تضم أكثر من ٥٠ في المائة من السكان سوى ٦ في المائة من كل الهجمات. وبالرغم من أن ٨٠ في المائة تقريبا من كل هذه الهجمات استهدف قوات التحالف، تكبد العراقيون نسبة ٧٥ في المائة من الخسائر البشرية. وأتقن المتمردون تحاشي الاشتباك المباشر مع قوات التحالف، وعوضا عن ذلك فإنهم يستخدمون في هجماتهم أسلوب الكر والفر إلى جانب شن الهجمات من بُعد. وما زالت الأدوات المتفجرة البدائية الصنع هي السلاح الرئيسي الأثير لدى المتمردين.

وشهد شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ زيادة في عدد الهجمات التي شنها المتمردون قبل الانتخابات التي أُجريت في منتصف الشهر، مما أدى إلى تزايد عدد الهجمات في كانون الأول/ديسمبر عنها في تشرين الثاني/نوفمبر. وانخفض عدد هجمات المتمردين من كانون الأول/ديسمبر إلى كانون الثاني/يناير ليعاود الارتفاع مرة أخرى في شباط/فبراير. والسبب الرئيسي لذلك هو تدمير الضريح المقدس للإمامين علي الهادي والحسن العسكري في ٢٢ شباط/فبراير، وما أعقبه من اتساع نطاق الهجمات على المواقع الدينية الأخرى وغير ذلك من أعمال العنف.

وما زالت الميليشيات والمجموعات الأخرى تتحدى سيادة القانون على المستويين المحلي والإقليمي. والهجمات على البنية الأساسية للعراق لا تزال تؤثر سلبا على توفر الكهرباء وعائدات النفط. وكانت الاعتداءات على البنية الأساسية في شهري كانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير أكثر عددا مما شهدته الأشهر الأخيرة، غير أنها لا تزال أقل من معدلات عام ٢٠٠٤. وعلى الرغم من استمرار تناقص عدد الهجمات، فقد ازدادت شدتها. وسوف تواصل القوة المتعددة الجنسيات العمل مع الحكومة العراقية والشركاء الدوليين الآخرين لتحسين أمن البنية الأساسية.

وما فتئت قوات الأمن العراقية تنمو وتتحسن، وهي تقوم بمزيد من العمليات المستقلة يوما بعد يوم. وقد أثبتت قدرتها على توفير الأمن للشعب العراقي أثناء انتخابات ١٥ كانون الأول/ديسمبر، مثلما فعلت في استفتاء تشرين الأول/أكتوبر. والقوة المتعددة الجنسيات ما برحت تقوم بتدريب قوات الأمن العراقية وتعليمها وتجهيزها بالمعدات ونقل مسؤوليات المعارك إلى القوات العراقية حسبما تسمح به درجة كفاءتها والظروف السائدة. ونقل المسؤولية يتم تقييمه من منطقة إلى أخرى ومن إقليم إلى آخر، ويجري بشكل تدريجي لضمان النقل الفعال والناجح للمسؤوليات الأمنية.

وحتى ٦ آذار/مارس، تشارك ١٠١ من وحدات الجيش العراقي وعملياته الخاصة في عمليات مكافحة المتمردين. و ٥٩ من تلك الوحدات في المقدمة. وجميع وحدات الشرطة الوطنية المرخص لها بالعمل، وعددها ٢٨، أصبحت عاملة وثمانية منها في المقدمة. ونسبة ٦٥ في المائة من بغداد تحت سيطرة قوات الأمن العراقية. وإجمالا، فإن قوات الأمن العراقية التي تتولى مسؤوليات القتال زادت إلى فرقتين و ١١ لواء و ٤٩ كتيبة. وإجمالي عدد القوات العراقية الآن يربو على ٠٠٠ ٢٤٠ فرد تتولى وزارة الدفاع ووزارة الداخلية تدريبهم وتجهيزهم لعمليات مكافحة التمرد. ويشمل ذلك قرابة ٩٠٠ ١١٢ فرد بوزارة الدفاع، و ٠٠٠ ٨٧ شرطي و ٧٠٠ ٤٠ فرد آخرين بوزارة الداخلية.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير هذه، وبناء على توصيات القادة العسكريين، أذِن رئيس الولايات المتحدة بخفض عدد الألوية الأمريكية المقاتلة العاملة في العراق من ١٧ إلى ١٥- بتخفيض حوالي ٠٠٠ ٧ جندي. وهذا القرار، وإن كان مبنيا على أساس عوامل عدة، إلا أنه يعكس في المقام الأول القدرة المتزايدة لقوات الأمن العراقية. والكثير من شركائنا في التحالف يتخذون إجراءات مماثلة أو يخططون لذلك، أيضا على أساس تقييمات للظروف السائدة، وبالتشاور الوثيق مع الشركاء كافة.

وثمة أمثلة حديثة تدلل على مدى تقدم قدرات وزارتي الدفاع والداخلية العراقيتين لتوفير الأمن للشعب العراقي، منها ما يلي. في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر، تمكّنت وحدات الشرطة والجيش العراقية بنجاح من إنقاذ شقيق عضو بالمجلس المحلي لمحافظة صلاح الدين، وألقت القبض

على ثلاثة من المشتبه بهم بعد محاولة اختطاف فاشلة جرت في اليوم السابق. وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير، اجتاز ما يزيد على ٢٠ جنديا عراقيا برنامجا للتدريب المتقدم على الأسلحة تنظمه القوة المتعددة الجنسيات في الحِلَّة. وركز هذا البرنامج على تكتيكات الفرد والوحدة الصغيرة وعلى الأدوات المتفجرة البدائية الصنع وإخلاء الأبنية والملاحة البرية. وسينقل أولئك الخريجون مهاراتهم الجديدة إلى الجنود العراقيين الآخرين الذين سيقومون بتدريبهم.

وفي أوائل شباط/فبراير، أنقذ جنود عراقيون وأمريكيون عشرات الأشخاص جنوب شرق الموصل بعد أن هبت عواصف شديدة في شتى أنحاء شمال العراق، مما تسبب في فيضان على امتداد أحد فروع نهر دجلة، وقام جنود من الفرقة الثانية في الجيش العراقي باستخدام زوارق صغيرة وواجهوا بشجاعة التيارات العاتية لإنقاذ حوالي ١٠٠ شخص جرفتهم المياه إلى جزر صغيرة في نهر زاب الأعلى في فيضانه.

وما زالت القوة المتعددة الجنسيات - خاصة الوحدات الجورجية والرومانية والكورية الجنوبية - توفر الأمن للأمم المتحدة في بغداد والبصرة وإربيل. وتوفر تلك القوات الأمن للمواقع الثابتة، وتوفر الاستطلاع، ودوريات الأمن، ومرافقة القوافل، ونقاط التفتيش، وعند الضرورة تتولى الإجلاء الطبي والإجلاء في حالات الطوارئ. علاوة على ذلك، توفر قوات فيجي الحماية الثابتة واللصيقة لموظفي ومنشآت الأمم المتحدة في بغداد.

إن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، بقيادة الممثل الخاص أشرف قاضي، قدمت إسهامات ضرورية في التقدم المحرز في العراق، خاصة دعمها للانتخابات التي أُجريت في ١٥ كانون الأول/ديسمبر وفي تشكيل الحكومة. ونحن نردد مطالبة هذه البعثة للأمم المتحدة بأن تؤدي أكبر دور ممكن لها في العراق.

وسوف يتحقق النجاح عندما يتمكن الشعب العراقي بنفسه من تأمين سلامته وحريته ورخائه. وتدريب قوات الأمن العراقية على تولي المسؤولية الرئيسية عن الأمن أمر ضروري. والتقدم المستمر في تشكيل حكومة وحدة وطنية وفي تشجيع المصالحة الوطنية سيسهم في تحقيق قدر أكبر من الاستقرار والأمن. ويجب على المجتمع الدولي - خاصة جيران العراق، ولا سيما سوريا وإيران - بذل المزيد من الجهد لوقف دخول المقاتلين الأجانب إلى العراق. علاوة على ذلك، ينبغي لهم أن يقوموا بأداء واجباتهم الدولية وفقا للقرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤) من أجل دعم حكومة العراق الجديدة من خلال إنهاء الدعم المادي والمالي للأفراد والجماعات المعارضة للحكومة الجديدة والشرعية.

إن القوة المتعددة الجنسيات والجهود المشتركة لهذه القوة وقوات الأمن العراقية ما زالت توفر الأمن في سبيل ترسيخ الديمقراطية في العراق. وما زالت القوة المتعددة الجنسيات ملتزمة بالمهام المسندة إليها وبضمان تحقيق النجاح.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لممثل العراق.

السيد الإسترابادي (العراق) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، بتوليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأن أشيد بسلفكم، الممثل الدائم للولايات المتحدة، على توليه هذا المنصب في الشهر الماضي.

لقد كانت الأشهر الثلاثة الماضية حاسمة بالنسبة لعملية انتقال العراق من الديكتاتورية إلى ديمقراطية موحدة واتحادية وتعددية ودستورية. إذ تم التصديق في منتصف الشهر الماضي على نتائج انتخابات العراق. وكانت

الانتخابات حرة ونزيهة وشفافة، وخلافا لانتخابات العام الماضي، شاركت فيها كل طوائف العراق. ويعلم العراقيون أن الديمقراطية ليست جهة مقصودة فتُبلغ، بل عملية، وهي في هذا السياق عملية تدريجية. ونحن نعلم أننا ما زلنا في البدايات الأولى لهذه العملية. ومع ذلك، ففي المرة المقبلة التي يجلس فيها ممثل العراق في هذه القاعة ليطلعكم على الأحداث التي تقع هناك، فإنه سيفعل ذلك - لأول مرة منذ خمسة عقود - بصفته ممثلا لحكومة منتخبة وتعمل بموجب دستور دائم.

إن هناك مفاوضات جارية الآن لتشكيل حكومة جديدة. ولا بد لهذه المفاوضات أن تستغرق مزيدا من الوقت، حيث تبحث الأحزاب المختلفة في تشكيل حكومة وحدة وطنية. وثمة شعور بين القيادة السياسية في العراق بأن هذه الحكومة على الأرجح ستساعد على تحسين المناخ الأمني في البلاد، حيث أنها ستسمح لكل الجماعات المختلفة في العراق - السياسية والعرقية والدينية - بممارسة الحق في الانتخاب. وتفهم حكومتي أن هذا الشعور بالحق في الانتخاب ضرورة حيوية لعزل الذين لديهم برنامج هدفه الوحيد عرقلة استكمال عملية الانتقال السياسي لهذا البلد. وفي خطوة أولى نحو تحقيق تشكيل الحكومة، من المنتظر أن يعقد البرلمان غدا دورته الأولى.

وفيما يتعلق بالأمن، تولت الشرطة وقوات الأمن العراقية العديد من المهام التي كانت تنفرد بأدائها في السابق القوات المتعددة الجنسيات. فالعراقيون يديرون نقاط التفتيش الرئيسية في العاصمة، والقوات العراقية هي التي تحرس الشوارع، وتتولى وحدات عراقية حماية ومراقبة الوزارات وغيرها من المكاتب الحكومية. وتؤدي أيضا القوات العراقية دورا متزايدا في عمليات إنفاذ القانون في شتى أنحاء البلد. ولدينا سياسة واضحة ترمي إلى تدريب قوات الأمن والشرطة العراقية لتكون فعالة في أسرع وقت ممكن حتى يتمكن العراقيون من الاضطلاع بكل المسؤولية عن احتياجات العراق الأمنية، وبذلك يستغنون نهائيا عن الحاجة إلى استمرار وجود القوة المتعددة الجنسيات.

وتعتقد حكومتي أن التنمية الاقتصادية للعراق يجب أن تكون جزءا لا يتجزأ من تحقيق الاستقرار السياسي للبلاد. ولقد كان العراق معزولا عن الاقتصاد العالمي لفترة طويلة جدا. وبقدر ما ينجح معارضو التطور السياسي في العراق في الإبقاء على العراق بهذه الدرجة من العزلة، سينجحون في تحقيق هدف استراتيجي رئيسي. لذلك نطالب المجتمع الدولي بمواصلة اشتغاله بالعراق. ونحن ممتنون للتعهدات التي قطعتها دول مانحة عديدة على أنفسها، ولكننا نطالبها بالوفاء بتلك التعهدات وتحويل المبالغ التي تعهدت بها.

وسيظل العراق بحاجة إلى المشاركة النشطة للأمم المتحدة كمنظمة. ومن أجل ذلك، نطالب مرة أخرى بزيادة عدد موظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق العاملين في شتى أنحاء العراق في المكاتب الثلاثة المنشأة لذلك الغرض. وسنحتاج إلى مشاركة نشطة من البعثة مع استمرار مسيرة العملية السياسية في المرحلة الدستورية، وبينما يناقش البرلمان الأول التعديلات ويقوم بوضع مشاريع قوانين إنفاذ الأحكام الدستورية. وفي الحقيقة، بدأ للتو العمل من أجل إعادة بناء مؤسساتنا السياسية، ولدى الأمم المتحدة الكثير مما يمكن أن تقدمه إلينا في هذا المضمار.

لا بد أن أتطرق إلى المرحلة القبيحة والمشينة التي انتقل إليها الإرهاب في العراق. ولسوء الطالع، الهجمات التي تُشن على أماكن دور العبادة وحولها، والتي تحمل بصمات مؤيدي النظام السابق، ليست ظاهرة جديدة، حيث أن الإرهابيين يستخدمونها منذ عام ٢٠٠٣. ولكن رغم أن الهجمات السابقة كانت تستهدف المصلين أو الأفراد، ظهر

في أواخر الشهر الماضي نوع جديد من الاعتداءات، وهي استهداف الإرهابيين للمقام المقدس نفسه في سامراء، وهو مقام مقدس ومبجل لجميع المسلمين، وفي الحقيقة لكل العراقيين، بغض النظر عن انتماءاتهم الطائفية. و لم يكن الهدف من ذلك مجرد تدمير مبنى المقام ذاته، بل كان الهدف الأساسي للهجوم وللهجمات على مساجد أخرى في شتى أنحاء البلاد هو إشعال حرب أهلية بين الطوائف، والوقيعة بين الشيعة والسنة. ومع ذلك، يقف العراقيون من كل المشارب الدينية والعرقية والسياسية متحدين في سخطهم على هذه الهجمات وإدانتهم لها، حيث أهم يدينون الاعتداءات على جميع دور العبادة. ويرفض شعب العراق بشكل قاطع المحاولات التي يقوم بها الإرهابيون لإشعال صراع طائفي من خلال هذه الأساليب الخسيسة.

إننا ندرك أهمية استمرار دعم مجلس الأمن لشعبنا وهو يكافح آفة الإرهاب، ونحن ممتنون له على ذلك. ومن أهم عناصر ذلك الدعم القرار ١٦١٨ (٢٠٠٥) الذي أدان فيه المجلس الإرهاب في العراق بشكل قاطع. وتعتقد حكومتي أنه من المستصوب والمناسب أن يستمر مجلس الأمن في إدانة تلك الوحشية دون أي تحفظ أو تردد من أي نوع. فمن خلال ذلك يبرهن المجلس على اصطفاف العالم المتحضر وتصميمه على دحر قوى الإرهاب، سواء كانت في نيويورك أو لندن أو بيسلان أو بغداد. وفي هذا الصدد، نحن نعلم أن القرار ١٦١٨ (٢٠٠٥) قد أكد مجددا على واجب الدول الأعضاء في منطقتنا بأن تتخذ إجراءات محددة لمنع التخطيط للإرهاب أو تمويله أو شنه ضد العراق بأشكال أخرى من أراضيها. ونجدد مطالبة جيراننا بالانصياع لتلك الالتزامات.

إن هناك بعض الجهد المبذول في تقرير الأمين العام للإبلاغ عن وضع حقوق الإنسان في العراق. وأود أن أكون واضحا في هذا الشأن، حيث أن حكومة العراق ملتزمة باحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، بينما هي تقر بأنه ما زال هناك مجال للتحسين في هذا المضمار. وحكومتي مصممة على إجراء تلك التحسينات، وهي ترحب بتوجيه أي انتقادات بناءة في هذا الصدد. وفي الوقت نفسه، نلاحظ أن التقرير لا يأخذ في الحسبان المدى الذي أسهمت به الحالة الأمنية الحالية في عدم قدرة الحكومة على التنفيذ الكامل لبرنامجها لحقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، كان ينبغي للتقرير أن يوضح انه يعتبر أن وجود الإرهاب في العراق يشكل في حد ذاته هجوما غير مقبول على حقوق الإنسان الأساسية. وفي نهاية المطاف، فان الواجبات الناشئة في إطار حقوق الإنسان على الصعيد الدولي والقانون الإنساني لا تنطبق على الحكومات فحسب، ولكنها تنطبق على الجميع، بشكل عالمي.

ومن المناسب أن يحاط علما بتلك الخطوات التي اتخذها حكومة العراق لتحسين ممارسات حقوق الإنسان، على الرغم من الحالة الأمنية.

والخطوة الأولى ضمن هذه الخطوات هي، ولأول مرة في ٤٦ عاما، وجود قطاع حيوي وقوي للمجتمع المدني يحظى بإمكانية غير مقيدة للوصول إلى مختلف الوكالات الحكومية، بما في ذلك السجون على أنواعها والمحاكم. وحينما تنشأ مزاعم سوء المعاملة، فانها ترد في وسائط الإعلام، وكما يقر التقرير نفسه، يجري التحقيق فيها من قبل السلطات الحكومية.

ثانيا، يجري الآن تدريب واسع للشرطة وقوات الأمن، بما في ذلك السجانون وحراس السجون، على المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وما انفكت وزارة حقوق الإنسان مكلفة بإجراء ذلك التدريب، وأنشأت الوزارة آليات للإبلاغ عن الحالات المزعومة لإساءة المعاملة والتحقيق فيها ونشرت وجود هذه الآليات.

ثالثا، يتضمن الدستور الدائم الجديد للعراق مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان، وهي المبادئ المقدسة للشعوب المتحضرة في جميع أرجاء العالم. وفي حين أنه ما زال هناك عمل ينبغي القيام به لكي نصل إلى المعيار السامي الذي نتطلع إليه أنفسنا، فإننا أيضا أنجزنا الكثير من العمل في الفترة القصيرة التي بلغت ٢١ شهرا منذ نقل السلطة إلى حكومة ذات سيادة.

وترحب حكومتي ترحيبا حارا بقول الأمين العام إنه آن الأوان لتطبيع علاقة العراق مع مجلس الأمن برفع الحواجز أمام إعادة الإدماج الكامل للعراق في المجتمع الدولي. لقد اعتمدت تلك الحواجز والجزاءات لأول مرة حينما كان يحكم العراق نظام مارق وديكتاتورية خارجة عن القانون هاجمت واحتلت دولة عضوا زميلة. وتلك الأيام باتت الآن وراءنا. وتطلب حكومتي مرة أخرى إلى مجلس الأمن استعراض وإبطال الولايات السابقة التي فرضت على النظام السابق في العراق، نظرا لأنها لم تعد ذات صلة.

وبالرغم من الصعوبات المستمرة، فان الشعب العراقي، نظرا لانجازاته الحقيقية، وخاصة على المسار السياسي، التي تحققت في ظل أصعب الظروف التي لا يمكن تخيلها، كسب عن جدارة إعجاب الشعوب المحبة للحرية في جميع أرجاء العالم. ولكنني سأكون مقصرا إن وصلت إلى نهاية ملاحظاتي اليوم بدون أن أتوقف لأشيد بالأمين العام وبممثله الخاص، السيد أشرف قاضي، وبجميع موظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق على جهودهم الدؤوبة بالنيابة عن العراق. ولا بد أيضا أن أعرب عن امتنان حكومتي وامتنان شعب العراق لمجلس الأمن، ولجميع الدول الأعضاء في المجلس على الدعم الثابت الذي تلقيناه من هذه الهيئة منذ تحرير وطني من الطغيان في المهمة الصعبة التي اضطلعنا بها. ونتطلع إلى العمل بشكل وثيق مع الأمم المتحدة، فضلا عن أصدقائنا في المنطقة وخارجها، بغية مواصلة العمل الحيوي لإعادة بناء بلدنا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أود أن أدعو أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٠.